

2020/02/20

## من وزير المالية إلى

0076

**الموضوع:** طلب تسوية وضعية جبائية.  
**المرجع:** مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 27 فيفري 2019.

وبعد، لقد بينتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنكم لم تقوموا بإيداع رخصة الجولان لدى القبضة المالية المختصة ودفع المعلوم الوحيد التعويضي على النقل بالطرقات الموظف على المجرورة ذات الرقم المنجمي XXXXX ع م حمولتها 19 طن وذلك منذ 30 جوان 2014، وتطلبون تمكينكم من إمضاء إقرار بدين جبائي للمبالغ المتخلدة بدمتكم والمتعلقة بالمعلوم المذكور مستظهرين بشهادة في عدم تأمين العربة بعنوان سنوات 2015 و2016 و2017 و2018.

وجوابا، يشرفني إحاطتكم علما بما يلي :

- طبقا لأحكام الفصل 38 من القانون عدد 113 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة تخضع العربات السيارة والعربات المجرورة للنقل الذاتي أو لفائدة الغير للبضائع بالطرقات والتي تفوق حمولتها النافعة ثلاثمائة (300) كيلو غرام للمعلوم الوحيد التعويضي على النقل بالطرقات ؛

- عملا بأحكام الفصل 42 من القانون المذكور يمكن توقيف المعلوم بصفة ظرفية بالنسبة إلى العربات المعدة لنقل الأشخاص والعربات المعدة لنقل البضائع والتي تفوق حمولتها النافعة 5 أطنان شريطة تقديم مطلب في الغرض وإيداع رخصة الجولان لدى القبضة المالية الراجع لها مالك العربة بالنظر مقابل تسليم وصل في الغرض.

وعلى هذا الأساس، أنتم مدعوون للاتصال في الغرض بالمركز الجهوي لمراقبة  
الأداءات بسيدي بوزيد.

وتقبلوا فائق عبارات التقدير.

والسلام

عن وزير الداخلية ومفتوح ضمن مشة  
الـ  
الإمضاء: سامي الزويدي